

منح أساتذة الجامعة المتفرغين تعويضاً إضافياً ١٠٠ بالمئة

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: اهتمام حكومي للكادر التدريسي بالجامعات

فادي بك الشريف

التي يستحقها كل متفرغ حسب جهده خلال عام ٢٠١٧، على أن يعتبرها القرار نافذاً بدءاً من ٢٠١٨/١/١. ويأتي القرار بناءً على أحكام قانون تنظيم الجامعات وأحكام قانون التفرغ وعلى اقتراح وزير التعليم العالي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بين وزير التعليم العالي عاطف الأنتام أن هذا القرار يأتي ضمن الاهتمام الحكومي بوضع الكادر التدريسي والفني والبحثي والمعيدين وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة، عبر منح تعويض شهري يتراوح بين ٢٥ بالمئة للمعيدين، وتعويض كامل ١٠٠ بالمئة لأعضاء الهيئة التدريسية أو البحثية.

ولفت وزير التعليم العالي إلى أن القرار مهم جداً ويعكس توافر القدرة المادية والإيرادات لصف التعويض الإضافي الشهري وفق الموارد الذاتية للجامعات الحكومية والجامعة الافتراضية السورية والمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، وذلك عملاً بأحكام قانوني تنظيم الجامعات والتفرغ.

ويشار إلى أن وزير التعليم العالي رد على سؤال «الوطن» خلال فعاليات مؤتمر: «الحرب على سورية.. تداعياتها وأفاقها» الذي نظمته الجمعية البريطانية في عام ٢٠١٧، بأنه تتم دراسة العديد من الإجراءات التي تتعكس على دخل الأستاذ الجامعي.

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خيس قراراً منح بموجبه أعضاء الهيئة التعليمية المتفرغين في الجامعات الحكومية والجامعة الافتراضية السورية والمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية تعويض تفرغ إضافي شهري من الموارد الذاتية في كل منها. وبموجب القرار (الذي حصلت صحيفة الوطن على نسخة منه) تضمنت نسبة تعويض التفرغ من الراتب الشهري المقطوع ١٠٠ بالمئة لعضو الهيئة التدريسية أو البحثية، و٥٠ بالمئة لعضو الهيئة الفنية، و٢٥ بالمئة للمعيد.

ويصرف تعويض التفرغ الشهري الإضافي اعتباراً من بداية العام الجاري على أساس الراتب الشهري المقطوع قبل الزيادة المقررة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠١٣ وأحكام بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٧ لعام ٢٠١٣.

وتسري على منح تعويض التفرغ الشهري الإضافي الأحكام والقواعد المطبقة بشأن منح تعويض التفرغ الأصلي في قانون التفرغ رقم ٧ لعام ٢٠٠٦ والمرسوم التنظيمي المنفذ له وتعديلاتها.

ويتم بموجب القرار صرف تعويض التفرغ الإضافي وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٩١ لعام ٢٠١٣ وتعديلاته، ووفق النسبة



اقترح لتحويل رابطة المحاربين الضامى إلى اتحاد

الخوري: دراسة لتأجيل المعيل الوحيد لأسرته صحياً من الخدمة الاحتياطية

٢٠ ألف ضابط متقاعد من القوات المسلحة و٤٠ ألف صف ضابط مطالبون بتأمين وظائف للجرحي ولبن أدوا الخدمة منذ بداية الأزمة وسرحوا



محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس الشعب فيصل الخوري أن اللجنة رفعت مذكرة تتضمن استبعاد المطلوبين للخدمة الاحتياطية في حال كانوا معيدين ووحيدين لأسرتهم صحياً، موضحاً أن المذكرة تتضمن تعديلاً للمادة رقم ١٠ من المرسوم رقم ٢٠٠٧.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الخوري أن المادة المشار إليها نصت على تأجيل المعيل فقط من الخدمة الإلزامية من دون أن تذكر الاحتياطية، مشيراً إلى أن المذكرة التي تم رفعها إلى وزارة الدفاع منذ عشرين يوماً شملت تأجيل الاحتياطيين المعيلين لأسرتهم صحياً في حال كان الشخص هو المعيل الوحيد صحياً لزوجته أو أمه أو أبيه أو أخيه.

وأضاف الخوري: هناك أشخاص هم الوحيدون الذين يرعون والديه المرضى وأحياناً يكون مرضهم عضالاً بمعنى لا بد من شخص يقوم بأجرائهم مؤكداً أنه ليس المقصود بالإعالة المادية لأن المطلوب للاحتياط يقاضي راتباً ومن ثم لا حاجة لاستبعاد من طلب للخدمة الاحتياطية في هذا الموضوع.

وفي غضون كشف الخوري عن مشروع قانون يتعلق برابطة المحاربين القدامى، معلنًا أن المشروع تضمن تحويل اسم الرابطة إلى اتحاد.

ورأى الخوري أن المشروع له أهمية كبيرة ولا سيما أن عدد الضباط المتقاعدين من جيش

إحالة بائع خبز إلى الأمن الجنائي! مخصصات الزاهرة الاحتياطي لا تكفي الأهالي وتتسبب بالازدحام

محمد راكان مصطفى

وعن إمكانية زيادة مخصصات فرن الزاهرة الاحتياطي وزيادة ساعات العمل لتأمين احتياجات الأهالي بين شبلي أن تحديد مخصصات الأفران من مهام الشركة العامة للمخابز، متعهداً بمعالجة الموضوع والتنسيق مع الوزارة والشركة العامة للمخابز لإيجاد حلول لمشكلة الازدحام ودراسة إمكانية زيادة المخصصات لتأمين احتياجات الأهالي.

بدوره مشرف فرن الزاهرة الاحتياطي محمد خير الجبالي أكد لـ«الوطن» أنه ويجهد استثنائية من الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة تم النجاح بالحد من ظاهرة بيع الخبز من أمام الفرن، مشيراً إلى وجود بعض الأطفال في الطرف المقابل للفرن يبيعون رباطات خبز مصدره الأفران الخاصة المحيطة.

وأوضح الجبالي أن الازدحام أمام الفرن يعود إلى اتساع الرقعة الجغرافية التي يخدمها إنتاج الفرن، موضحاً بأن الفرن يخدم منطقة التضامن والزاهرة القديمة والزاهرة الجديدة والقاعة وحي الزهور وحي الشوك وحي عيشة، مشيراً إلى أنه في الفترة الأخيرة وقد إلى القرن أهالي منطقة القزاق والأهالي الخارجون من بلدنا وببلا بيت سرح الأمر الذي تسبب بزيادة الازدحام.

وعن سبب توقف الإنتاج لعدة ساعات خلافاً لما كان في وقت سابق إذ كان يستمر العمل على مدار ٢٤ ساعة بين الجبالي أن القرن يعمل بدءاً من الساعة ٩ مساءً حتى الساعة ٦ مساءً تقريباً ويتوقف عن الإنتاج عند انتهاء مخصصاته اليومية البالغة ١٤ طناً، لافتاً إلى أنه لا يوجد ما يمنع استمرار العمل على مدار ٢٤ ساعة في حال زيادة المخصصات بما يؤمن احتياج المواطنين.

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من بائعي الخبز أمام فرن الزاهرة الاحتياطي واستغلال الازدحام الموجود على الفرن لتقاضي أسعار مرتفعة.

عين «الوطن» رصدت واقع الحال أمام الفرن لتقع على طفلة افترشت أرض المتصف المقابل للفرن، وبمعاينة الخبز الذي جوزتها تبين انخفاض جودته وصغر قطره وكان بعيداً كل البعد عن مظهر الخبز الذي يحمله المشترون من نافذة الفرن، ما دفعنا لسؤال الطفلة عن مصدر الخبز فأجابته بأنه من فرن خاص يقع بالجوار.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق عدي شبلي بين لـ«الوطن» أنه ويتوجه من الوزارة يتم بشكل دائم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين من باعة الخبز من دون اعتماد رسمي، مؤكداً أن المديرية تعالج أي شكوى تصل إليها فضلاً عن قيام عناصر حماية المستهلك بجولات بشكل مستمر، مؤكداً ضبط عدد من المخالفين تمت إحالتهم على القضاء بعد تنظيم الضبوط بحقهم.

ولفت شبلي إلى مشكلة عدم اعتراف المخالفين المضبوطين بمصدر الخبز الذي يقومون ببيعه، مشيراً إلى أنه تمت إحالة أحد المخالفين على الأمن الجنائي لمعرفة مصدر الخبز الذي يتاجر به إلا أن هذا الإجراء لم يأت بأي جدوى، مؤكداً ما رصدته «الوطن» بأن نوعية الخبز المبيع أمام الفرن يختلف عن الخبز المنتج في الفرن الاحتياطي. وعن مشكلة الازدحام يرى شبلي أن الحل للحد من الازدحام يكون بزيادة الكميات لتغطية احتياجات المواطنين.

راحة درعا بسعر زائد وإتلاف أسماك فاسدة

درعا - الوطن

انتشرت في أسواق درعا مؤخراً أصناف مختلفة من الأسماك، وأشككتها الباعة يعرضونها على البسطات دون برادات أو أجهات تبريد كما يعرضون عرضة للتلوث وفقدان من الخضر، ما يجعلها عرضة للتلف وفقدان الصلاحية بسرعة كبيرة.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا وائل المفلح أكد لـ«الوطن» أنه تم إجراء جولة على الأسواق التي تباع فيها الأسماك وتمت مصادرة كمية ٦٢ كيلو غرام من سوق حي الكاشف بمدينة درعا كونها فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري، ونظمت الضبوط اللازمة بحق المخالفين وتمت إحالتهم للقضاء المختص وستتم متابعة هذا الموضوع باستمرار. من جانب آخر لفت المفلح إلى تنظيم ثلاثة ضبوط بمعامل راحة لإعلان بسعر زائد عن التسعيرة النظامية المحددة والمعتمدة مؤخراً وفقاً لدراسة أعدتها دائرة الأسعار بالمديرية تأخذ بالحسبان تكلفة المواد الداخلة في التصنيع ونسبة الريح المحددة في الأنظمة والقوانين النافذة، حيث حدد القرار رقم ٢٦٤ تاريخ ١٢ الشهر الفائت سعر مبيع عبوة الراحة السادة زنة ٣٠٠ غرام للمستهلك بقيمة ١٥٠ ليرة سورية ونسبة الريح المحسنة بالفستق العبيد أو جوز الهند أو السمسم للوزن نفسه بقيمة ٢٠٠ ليرة.

وأشار المفلح إلى أن العام ٢٠١٧ شهد تنظيم ١٣٠٣ ضبوط بفعايليات تجارية مختلفة تركز معظمها على مخالفات البيع بسعر زائد وتقاضي زيادة في بدل أداء خدمات نقل الركاب والاتجار بالمحروقات وسوء صناعة الرغيف والنقص في الوزن وغيرها، كما تم إغلاق ٣٣ فعالية تجارية وأحيل موجوداً للقضاء المختص ٢٥ مخالفاً، مع معالجة جميع الشكاوى الواردة للمديرية والبالغة ٧١ شكوى، علماً أن المديرية تعاني نقصاً في عدد عاملي الفئة الأولى وآليات الخدمة لتنفيذ الدوريات الرقابية وقلّة في عدد الأجهزة المخبرية المتوافرة، وجرى التواصل مع الوزارة بهذا الشأن من أجل تدليل هذه الصعوبات.

٢٧ مليار ليرة لمحطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة البديلة في أم الزيتون

السويداء - عبير صيموعة



أكد مدير المناطق الصناعية والحرفية في محافظة السويداء علاء أبو عمار أنه تمت المباشرة بتنفيذ شبة التورنر المنخفض في المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون وبكلفة نحو ١٦٧ مليون ليرة وذلك بعد تأمين أبراج الشبكية ومستلزماتها بالتزامن مع الانتهاء من تجهيز أربعة مراكز تحويل كهربائي في المنطقة.

وأوضح أبو عمار أن خطة المنطقة لهذا العام تشمل أيضاً تجهيز موقع محطة التوليد الكهربائية باستخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية والريحية) على مساحة ٤٥٠ دونماً داخل المخطط التنقيمي للمنطقة وباستطاعة ٥٠ ميغا واط وبكلفة تقديرية تبلغ نحو ٣٧ مليار ليرة إضافة إلى استكمال تنفيذ محطة التحويل الكهربائية باستطاعة ٢٠/٦٠ ك. ف وبكلفة تقديرية تبلغ نحو مليار و٢٥٠ مليون ليرة بعد أن تم تخصيص المؤسسة العامة لنقل الكهرباء بمساحة ٧ دونمات من أراضي أملاك الدولة.

وأشار أبو عمار إلى أن إجمالي واردات المنطقة منذ بدء العمل بها بلغ حوالي مليار و٥٠٠ مليون ليرة بينما بلغ إجمالي الإنفاق على مشروعات البنى التحتية الجاري العمل بها نحو ٨٥٠ مليون ليرة خلال الفترة نفسها ويأتي المبلغ متعاقداً عليه ومباشره ضمن مشاريع البنية التحتية ضمن أعمال الخطة التنفيذية. موضحاً أن قيمة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في المنطقة خلال العام الفائت بلغت نحو ٤٢٥ مليون ليرة مبيّناً أن المرحلة الأولى من تنفيذ البنى التحتية في المنطقة والتي بدأت قبل نحو ثلاث سنوات وصلت إلى مراحل متقدمة حيث تم شق وتسوية الطرق الرئيسية والفرعية للقطاعات الأربعة المفتوحة وتسوية أرض المقاسم وإزالة الكتل الصخرية بنسب تجاوزت ٨٥ بالمئة على الرغم من صعوبة الأرض وجرى توقيع محضر اتفاق مع مديرية الخدمات الفنية بالسويداء لإنهاء بقية الأعمال في خطة المرحلة الأولى بأسرع وقت وبكلفة حوالي ٣٧٠ مليون ليرة وتم إعداد

الدراسات اللازمة لتنفيذ أعمال التعمير والتزفيت للطرق في المنطقة بتكلفة حوالي مليارين و٦٠٠ مليون ليرة إضافة إلى تنفيذ خط الدارة المزودة وشبكة التورنر المتوسط وبنشاء مراكز التحويل في القطاعات الصناعية الأربعة المفتوحة. وبين أبو عمار أن خطة المنطقة للعام الجاري تتضمن استكمال أعمال تنفيذ خطوط الصرف الصحي وشبكة المياه وتكليف مديرية الخدمات الفنية بإعداد الدراسات اللازمة للبدء بالمرحلة الثانية المتضمنة إنجاز أعمال التسوية لقطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الحرف الصغرى وقطاع الحرف التجارية والطريق المركزي الذي يخترق المنطقة باتجاه شمال جنوب والطريق التدمري لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي وكذلك المدخل الشرقي للمنطقة الصناعية والحرفية. كما لفت أبو عمار إلى أن عدد المنشآت الصناعية والحرفية المخصصة في المنطقة الصناعية في أم الزيتون ارتفع ليصل إلى نحو ٦٦٥ منشأة موزعة بواقع ٣١٥ منشأة صناعية و٤٥٠ منشأة حرفية. مبيّناً أن إدارة المنطقة اتخذت جملة من الإجراءات

٦٨٠ دورية تموينية نظمت ٢٤٤ مخالفة خلال الشهر الفائت في اللاذقية

عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد نجح توافر جميع المواد الغذائية وغير الغذائية في المحافظة، مبيّناً أن العديد من المواد شهدت انخفاضاً في الأسعار باستثناء مادة البنودرة التي طرأ عليها ارتفاع نسبي مع دخولها موسم الإنتاج البلاستيكي.

وأضاف نجح في تصريح خاص لـ «الوطن»: إن الخضار والفواكه متوافرة حسب الموسم مع انخفاض أسعار بعضها، مشيراً إلى تنظيم ١١ ضبوط تموينياً خلال الشهر الماضي فيما يخص عمليات بيع الخضار والفواكه منها ٨ ضبوط تموينية لعدم الإعلان عن الأسعار، وضبطان لعدم حيازة فواتير وضبط واحد للبيع بأسعار زائدة.

وحول المواد الغذائية، ذكر نجح أن جميع المواد متوافرة وشهدت انخفاضاً في أسعارها وخاصة السكر والزيوت والحبوب والمعليات والبن والحلاوة السكرية والطبعية والبقوليات والسندويش بأنواعه وماكولات المطاعم، لافتاً إلى تسجيل ٥٤ مخالفة تموينية في عمليات بيع المواد الغذائية في شهر كانون الأول، منها ١٠ ضبوط لعدم حيازة فواتير، و١٨ ضبوط لعدم الإعلان عن الأسعار، و٨ ضبوط للبيع بسعر زائد، ٤ ضبوط لعدم إعداد كلف، ضبط واحد لبيع مواد منتهية الصلاحية وآخر للاتجار

بالبخيز من دون اعتماد رسمي، ٣ ضبوط لبيع الخبز بالجملة، ضبط واحد لعدم التقيد بمواعيد العمل وآخر لإنتاج خبز سيئ الصنع. ولفت مدير التجارة الداخلية لتنظيم ٧ مخالفات حولها الشهر الماضي، منها ٣ ضبوط لاستعمال الغاز المنزلي في المطاعم، ضبطان لنقص بعداد مضخة «بنزين ومازوت»، وذكر نجح أنه تم تسيير ٦٨٠ دورية تموينية لمرابطة عمل الأسواق في اللاذقية خلال الشهر الماضي، حيث تم تسجيل ٢٤٤ ضبوطاً تموينياً وسحب ٨٨ عبئة غذائية وغير غذائية. وقد ثبتت مخالفة ٤٤ عبئة منها، للوصلات القياسية السورية مقابل ٥٣ عبئة مطابقة للوصلات، على حين لا تزال ٤ عبئات قيد التحليل، مشيراً إلى إغلاق ٥ محال وإحالة ٨ أشخاص بصفة موجودة على القضاء المختص خلال الشهر الماضي.

وأشار نجح إلى توافر مواد الفروج والأسماك والبيض في أسواق اللاذقية مع ارتفاع على أسعار الفروج والسك مقابل استقرار أسعار البيض، مبيّناً أنه تم تنظيم ٢٨ ضبوطاً تموينياً حولها الشهر الفائت، منها ١٧